

Distr.: General
11 November 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء المجلس.

أتشرف بإرفاق نسخة من الإحاطة التي قدمتها نائبة الأمين العام، سعادة السيدة أمينة محمد، وكذلك البيانات التي أدلى بها فخامة السيد أوهورو كينياتا، رئيس كينيا؛ وفخامة السيد قيس سعيد، رئيس تونس؛ ودولة السيد نغوين شوان فوك، رئيس وزراء فيتنام؛ ودولة السيد رالف غونسالفيس، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والأمن الوطني والشؤون القانونية والإعلام في سانت فنسنت وجزر غرينادين؛ ودولة السيد يونس غار استور، رئيس وزراء النرويج؛ والسيد سوبرامانيام جايشانكار، وزير الخارجية الهندي؛ والسيد سايمون كوفني، وزير الخارجية والدفاع في أيرلندا؛ والسيدة فيكي فورد، وزيرة الشؤون الأفريقية في وزارة الخارجية والكمونولث والتنمية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ والسيد أندريس روندو نائب وزير خارجية إستونيا؛ وممثلو الاتحاد الروسي والصين وفرنسا والمكسيك، فيما يتصل بجلسة التداول بواسطة الفيديو بشأن "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين" والتي عقدت يوم الخميس 28 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وبيان أدلى به أيضا فخامة السيد نانا أديو دانكو أكوفو - أديو، رئيس غانا.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء المجلس (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوان رامون دي لا فوينتي راميرس
رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

بيان نائبة الأمين العام، أمينة محمد

من المؤسف، أن الأمين العام لم يستطع الانضمام إلينا اليوم. وطلب مني أن أنقل تحياته وأن أقدم هذه الإحاطة نيابة عنه.

في الوقت الذي تختتم فيه كينيا شهرا غزير الإنتاج بصفتها رئيسة مجلس الأمن، أود أن أبدأ بتهنئة فخامة الرئيس أوهورو كينياتا. وأحيي أيضا السيد دونالد كابروكا، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي الذي ينضم إلينا اليوم.

وأشكر أيضا أعضاء مجلس الأمن على مساعدتنا في تسليط الضوء على الأهمية الحيوية للسلام والأمن في أفريقيا وعلى الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة - وجميع الدول الأعضاء - أن تتكاتف مع الاتحاد الأفريقي والمجموعات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى لتحقيق تلك الرؤية.

تجري هذه المناقشة في سياق عدد من الاتجاهات المثيرة للقلق في جميع أنحاء القارة. لقد تسببت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في أعباء اجتماعية واقتصادية إضافية على جهود البلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي أماكن كثيرة، نشهد زيادة عمليات الاستيلاء على السلطة بالقوة. ففي وقت سابق من هذا الأسبوع، وقع انقلاب عسكري في السودان، الأمر الذي يُشكل خطرا كبيرا على الانتقال السياسي الذي يجري منذ توقيع الإعلان الدستوري في آب/أغسطس 2019. ولا يزال النزاع في شمال إثيوبيا مستمرا بلا هوادة، على الرغم من النداءات التي أطلقها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل وقف دائم لإطلاق النار ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى منطقة تيغراي. وفي منطقة الساحل وفي جميع أنحاء منطقة حوض بحيرة تشاد، نواجه تهديدات مستمرة تتبع من الإرهاب والتطرف العنيف من الجماعات المنتسبة إلى تنظيم القاعدة وداعش وبوكو حرام، ونشهد انتشار الميليشيات. وفي جميع أنحاء أفريقيا، أدت جائحة كورونا إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة وكل عوامل النزاع. فقد أضعفت تقديم الخدمات العامة، وعطلت سلاسل الإمداد، وأبطأت النشاط الاقتصادي، وأعاقت اتفاقات السلام وتسوية النزاعات.

وعلى الرغم من تلك التطورات المثيرة للقلق، فإن شعوب أفريقيا مصممة على العمل بلا كلل من أجل قارة أكثر ازدهارا واستدامة وسلاما - قارة تقوم على القيم المشتركة والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان.

ويتضمن التقرير السنوي للأمين العام (S/2021/763) عن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي عددا من التطورات التي تبعث على الأمل، منها إجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع في بوركينا فاسو، ونقل السلطة سلميا في النيجر وزامبيا عقب الانتخابات الرئاسية.

وفي جميع أنحاء العالم، نشهد تعاونًا متزايدا بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية بشأن التنمية المستدامة والانتخابات وعمليات السلام. ففي ليبيا، على سبيل المثال، تعمل الأمم المتحدة بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي لدعم اتفاق وقف إطلاق النار والتحضير للانتخابات المقبلة.

وقد أدى الاتحاد الأفريقي دورا فعّالا في لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا في عملية برلين، بما في ذلك مشاركته في رئاسة الفريق العامل المعني بالأمن التابع للجنة. وأرحب أيضا بجهود الاتحاد الأفريقي

لقيادة الدعم الدولي لعملية المصالحة الليبية. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للعمل مع الاتحاد الأفريقي لدعم السلطات الليبية وعملية المصالحة القائمة على الحقوق.

ونعمل عن كثب أيضا مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية لدعم بلدان الساحل وخارجها. ويشمل ذلك بذل جهود لمعالجة مسألة عودة المرتزقة والمقاتلين الأجانب إلى بلدانهم الأصلية. وعلاوة على ذلك، نحن ملتزمون بمواصلة دعمنا للمفاوضات التي يقودها الاتحاد الأفريقي بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير.

وتواصل البعثات السياسية الخاصة للمنظمة وبعثات حفظ السلام والأفرقة القطرية للأمم المتحدة في أفريقيا تقديم الدعم الشامل لمبادرات السلام الأخرى والتحولت السياسية، بما في ذلك في تشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسودان، والصومال، وغينيا، وغينيا بيساو، والكاميرون، ومالي.

ونعمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي لإجراء مشاورات وتحليلات مشتركة منتظمة من خلال أطر تعاوننا من أجل السلام والأمن، والمساعدة الإنسانية والتنمية المستدامة - مخططنا للعمل المتكامل المشترك. ويضطلع مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي بدور رئيسي في هذا الصدد.

وحالما تختتم المناقشات الجارية بشأن تقسيم المسؤوليات بين الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية، تتطلع الأمم المتحدة إلى مواصلة تسخير الفرص ومواطن القوة لدى كل منظمة، وبناء إستراتيجيات فعالة لمنع نشوب النزاعات وتسويتها، مع استمرار جائحة فيروس كورونا وتغير المناخ في التأثير على القارة، ولا سيما النساء والشباب.

ورغم أن شراكتنا مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية شرط مسبق ضروري للسلام والأمن والمساعدة الإنسانية والتنمية والعدالة في أفريقيا، فإننا نقر أيضا بأنه يجب على الدول الأعضاء جميعا دعم هذه الجهود.

ويؤكد الأمين العام في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، على ضرورة العودة إلى التضامن العالمي لإيجاد سبل جديدة للعمل معا من أجل خير جميع الناس في كل بلد، وعلى أساس حقوق الإنسان، ومن خلال نظام متعدد الأطراف أكثر قوة وترابطا وشمولا.

وفي هذا السياق، أود أن أضيف ثلاثة إجراءات عاجلة تتطلب التضامن والدعم العالميين.

أولا، يجب علينا إعطاء الأولوية لاستجابتنا في مواجهة جائحة فيروس كورونا في أفريقيا من خلال تسريع وتيرة توزيع اللقاحات، وتقوية النظم الصحية الوطنية، والاستثمارات التي تشتد الحاجة إليها في التأهب. ولم يحصل على التطعيم الكامل ضد فيروس كورونا اليوم سوى حوالي 5 في المائة من السكان في أفريقيا. ونحن بحاجة ماسة إلى إتاحة إمكانية حصول الجميع على اللقاحات الواقية من فيروس كوفيد-19، ودعم التصنيع المحلي للقاحات، والتمويل للتخفيف من التحديات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة.

ثانيا، يجب علينا إعادة تأكيد تركيزنا على التنمية المستدامة، بحيث تكون خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 في صميم جهودنا المشتركة. وفي نهاية المطاف، فإن التنمية المستدامة والشاملة للجميع هي أفضل فرصة لنا لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتحقيق مستقبل ينعم فيه الجميع بالسلام والرخاء.

على الرغم من الجائحة، أظهرت البلدان الأفريقية قدرة ملحوظة على الصمود. ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، سيزداد النمو الاقتصادي بنسبة 3,4 في المائة في عام 2021. ولكن البلدان الأفريقية في حاجة ماسة إلى السيولة وتخفيف أعباء الديون لإيجاد فرص العمل وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية وعكس اتجاهات الفقر. ويجب أن يقوم انتعاشها على النهوض بالتحويلات العادلة في مجالات رئيسية مثل الطاقة والنظم الغذائية والاتصالات الرقمية والبنية التحتية. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة للتعجيل بإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة وزيادة الحيز المالي.

ومن شأن حفز تلك التحويلات وتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية - وهو إنجاز رئيسي للمنطقة - أن ييسر التجارة، ويساعد على خفض الانبعاثات، ويدعم أولئك الذين يبتعدون عن الاقتصاد الملوث للبيئة، ويخلق فرص عمل جديدة موجهة نحو اقتصاد الغد للأعداد المتزايدة من الشباب من سكان أفريقيا. وقد يُعزّز ذلك أيضاً الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة مجتمعةً بمقدار 44 مليار دولار ويخلق الملايين من فرص العمل. وبالإضافة إلى ذلك، يتيح التحول الرقمي إمكانية الإسهام بدرجة كبيرة في تسريع وتيرة التجارة وخلق فرص العمل والحصول على الخدمات.

وإذ نتطلع إلى تعاف مستدام وأخضر من جائحة فيروس كوفيد-19، ومن أجل الوفاء بوعود خطة عام 2030، ينبغي أن نضاعف التزامنا بتعزيز مؤسساتنا للاستجابة لاحتياجات جميع الناس - ولا سيما النساء والشباب والأقليات. ويتمثل أحد الاختبارات القوية الحاسمة في كفاءة التمثيل الكامل للمرأة مع سعي البلدان نحو السلام والاستقرار.

ثالثاً، من الضروري أن نواصل العمل لتوفير موارد كافية وقابلة للتنبؤ ومستدامة من شأنها أن تعيد إلى الحياة الولايات المتعلقة بالتنمية والسلام والأمن في جميع أنحاء أفريقيا. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز الأهمية المحورية للعمل المتسق لبلوغ أهداف السلام والتنمية والأهداف الإنسانية في القارة من خلال وضع رؤية مشتركة، وتعزيز التكامل، وحماية الاستثمارات.

وصندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي مثال ملهم. وأدعو أعضاء مجلس الأمن إلى العمل مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لتعزيز آليات تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والتي يأذن بها مجلس الأمن.

وفي منطقة الساحل، تقف الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي على أهبة الاستعداد لعقد منتدى دولي مع دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وشركائها لتعزيز جهود السلام والتنمية في جميع أنحاء الساحل دعماً لإستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

وبتوجيه الدول الأعضاء، لن ندخر جهداً لزيادة فعالية شراكاتنا من أجل مساعدة جميع الأفارقة على بناء قارة أكثر شمولاً وازدهاراً وتكاملاً وسلاماً، على النحو المتوخى في خطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

المرفق الثاني

بيان رئيس كينيا، أوهورو كينياتا

أشكر السيد موسى فقي محمد والسيدة أمينة محمد والسيد دونالد كابروكا على إحاطتهما المفيدتين.

تأتي مناقشة اليوم في وقت نقف فيه القارة الأفريقية على مفترق طرق.

فمن ناحية، تستعد أفريقيا لجني عائدها الديمغرافي وثمار الإصلاحات الاقتصادية الجريئة في التجارة والاستثمار بين البلدان الأفريقية. إن جدول أعمالنا للتكامل يسير قدما، وتضامننا السياسي يتجسد في استجاباتنا الجماعية للتصدي لانعدام الأمن.

ومن ناحية أخرى، ينتشر الإرهاب والتمرد ويُشكّلان تحديات جسيمة لكل دولة تقريبا في القارة. إن عواقب غزو ليبيا في عام 2011، وصعود تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وانتشار الأسلحة النارية غير المشروعة، والتمرد، وظهور جماعات إرهابية محلية تمولها جهات دولية، كلها تشكل تحديات اجتماعية واقتصادية خطيرة لأفريقيا. وقد تفاقت تلك الأوضاع السيئة مع انتشار الانقلابات في الآونة الأخيرة، وكنا نظن أننا تركناها خلف ظهورنا.

وبعد عقدين من النمو الاقتصادي السريع، بددت جائحة الفيروس كورونا المكاسب الاقتصادية، وأغرقت أعدادا كبيرة من الأفارقة مرة أخرى في براثن الفقر الذي كانوا قد فروا منه. وعلاوة على ذلك، فإن آثار تغير المناخ تزيد من الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية وتؤدي إلى تصاعد النزاعات على الموارد.

وقد أدى الفراغ الناجم عن تلك الأحوال السيئة إلى تدخل جهات خارجية جديدة، الأمر الذي زاد الأزمة ضراوة، وجر خصوما على الصعيد الجيوسياسي. وكما كان الحال خلال الحرب الباردة، فإن تلك المنافسات تأتي على حساب أرواح الأفارقة واستقرارنا.

إن أفريقيا لا تواجه مشاكلها بشكل سلمي. فقد وضعت هيكلا لمنع نشوب النزاعات، وإدارة النزاعات وتسويتها، وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. وأدى هذا الهيكل إلى إبرام اتفاقات سلام متعددة والتصدي للجماعات الإرهابية.

لقد كان الوسطاء وحفظة السلام الأفارقة أبطالاً. إنني أشيد بهم وأثني على التضحيات التي بذلوها من أجل سلامنا واستقرارنا وأمننا المشترك.

ومع ذلك، فإنني متأكد من أن الجميع سيتفقون معي على أن هذه البنية تعاني تحت وطأة التحديات الراهنة. ونادرا ما تعاملت حالات الأزمات المتعددة في الماضي كما تتفاعل الآن، أو أنتجت آثارا قد تؤدي إلى حالة طوارئ قارية.

وهذا ليس مجرد تحدٍ من أفريقيا ولها. وعلى الصعيد العالمي، لم تكن الاستجابات المتعددة الأطراف كافية للتغلب على الجائحة وتغيير المناخ والأزمة الاقتصادية والإرهاب.

وكما ذكرنا الأمين العام في دعوته الأخيرة إلى العمل، يجب علينا أن "نشق طريقنا وإلا فسننهار". وتدعو هذه اللحظة إلى اتخاذ إجراءات جريئة ذات رؤية ثابتة تسمو على المصلحة الذاتية الضيقة وتدفع إلى استجابات متعددة الأطراف منسقة ومستدامة.

وأقترح أن نبدأ حواراً بشأن كيفية تجديد الهيكل الأمني لأفريقيا من خلال التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والتكتلات الاقتصادية الإقليمية. ويمكن لجهودنا أن تبيّن للعالم أن القيادة العالمية قادرة على أن ترقى إلى مستوى التحدي.

ويمكننا معا تمكين الدول والمناطق الأفريقية من التغلب على انعدام الأمن في منطقة الساحل والقرن الأفريقي ووسط أفريقيا والبلدان التي تتعامل مع الجماعات المتمردة والإرهابية الخطيرة. إن للمضي قدما ثلاثة اتجاهات استراتيجية أود أن أطلع مجلس الأمن عليها.

أولاً، ينبغي للمجلس أن يُقدّر أن حفظ السلام في أفريقيا قد تغير تغيراً جذرياً. وقد أوضحت رحلة المجلس الميدانية إلى مالي والنيجر هذا الشهر، تحت الرئاسة الكينية، ذلك بجلاء شديد. تتعامل بعثات كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشكل متزايد مع الجماعات الإرهابية الدولية المتطورة، بالإضافة إلى الإشراف على اتفاقات السلام. وهي بحاجة إلى قدر أكبر من القدرات العسكرية والموارد للاستجابة بفعالية للبيئة المعقدة التي تواجهها.

وفي كثير من الأحيان، يكون أول المستجيبين للتصدي لتلك الجماعات الإرهابية بقيادة أفريقية. والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات التي أنشأتها وتمولها نيجيريا، مثال على النجاح الواضح والباهر. وبالمثل، فإن تدخلات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي في الصومال توتي ثمارها. ولكن الاستجابات التي تقودها أفريقيا يعوقها عدم كفاية الموارد المالية والتكنولوجية للتغلب على الجماعات الإرهابية التي أصبحت راسخة في الدول الهشة.

ثم تنشر بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي تتوفر لها موارد أفضل، لدعم المنجدين الأفارقة الأوائل. غير أن ولايات هذه البعثات لا تصلح لهذا الغرض. وتتطلب فعالية عمليات حفظ السلام تحسين المواءمة بين المنجدين الذين تقودهم أفريقيا وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وتوصيتي الاستراتيجية الثانية هي أن الشمولية عنصر أساسي في حفظ السلام المستدام. وليس هذا الحال في أفريقيا وحدها. والواقع أن العالم أصبح أكثر انقساماً استناداً إلى الاختلافات في الهوية المسيّسة والتي يجري في بعض الأحيان استخدامها كسلاح في المنافسات السياسية. والمحركات الرئيسية لهذه الأحوال هي التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي التي تُضيفُ المعلومات المضللة والروايات السامة إلى الحوارات الدائرة. وحتى أغنى الديمقراطيات وأكثرها استقراراً تكتشف أن الانقسامات الخطيرة، وهي نتاج هوية، قد تُعرّض للخطر الأسس الدستورية للدولة.

وستغلب بنجاح على انعدام الأمن الذي نعاني منه عندما نجمع بين العمل العسكري والإصلاحات الأساسية في مجال الحوكمة التي تحقق الشمولية للجميع بغض النظر عن العنصر والعرق والجنس والدين والوضع الاقتصادي. والشمولية في تقديم الخدمات، والخدمات المدنية ذات الكفاءة وغير المتحيزة، والسياسات والتشريعات العادلة هي عناصر أساسية. وينبغي لنا أيضاً أن نبتني ثقافة سياسية تحول دون استحواذ الفائزين على جميع المنافع في المجتمعات المنقسمة. ويجب أن تصبح الإدارة السلمية الشاملة للجميع للتنوع جوهر بناء الدولة واستقرارها.

وتوصيتي الثالثة هي أن هذه الشراكة يجب أن تُمكن من إتاحة فرص عمل وفيرة تُسجّر طاقة ومهارات الشباب الأفريقي. فالدولة التي تعجز عن توفير فرص العمل ستكون مُعرّضة لخطر دائم بعدم الاستقرار الذي يُغذيه الإحباط والمشاعر المناوئة للمؤسسات القائمة. وقد أسفرت شراكتنا مع الأمم المتحدة

عن عدد من المبادرات والإصلاحات تحت المظلة الواسعة للحكم الرشيد. ويتعين علينا أن نضيف كفاءات تجعل الإدماج بعدا رئيسيا لبناء الدولة والسعي إلى السلام، فضلا عن القدرة على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص العمل في البلدان التي يعتبرها المستثمرون العالميون شديدة الخطورة.

فنحن في لحظة فارقة. وإذا لم يوفر جدول الأعمال الأخضر النمو الأخضر وفرص العمل الخضراء لأفريقيا، فسوف يفشل على الصعيد العالمي. وسيسهم النمو السكاني السريع في أفريقيا في نهاية المطاف في تغير المناخ، الذي يجب أن نتصدى له لإنقاذ أفريقيا. وفي هذا السياق، يجب أن تؤدي الدورة السادسة والعشرون المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقدها في غلاسكو، إلى تحقيق استثمارات تحويلية ملموسة في التكيف مع تغير المناخ من شأنها أن تُمكن من تحقيق نمو أخضر قوي في أفريقيا.

ويجب علينا أيضا أن نستفيد من الاستثمارات الجديدة في أفريقيا في مجال التكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك في مجال الطاقة المتجددة، من أجل تعزيز الاستثمار الأخضر الرشيد. وينبغي أن يكون ذلك هو الطريق للمضي قدما، لأنه سيجلب لأفريقيا موارد وفيرة، ويوفر في الوقت نفسه فرص العمل والخدمات للأفارقة على نحو مستدام. ومن شأن هذه الإصلاحات الاقتصادية والاستثمارية أن تسهم إسهاما كبيرا في السلم والأمن.

والنقاط الثلاث العريضة التي تناولتها واضحة على العديد من المستويات. ومع ذلك فقد يكون من الصعب في كثير من الأحيان رؤية الحلول البسيطة وفهماها ونحن نتصارع مع القضايا المعقدة التي نتلمس طريقنا عبرها يوميا.

وسأنتهي بياني باقتراح إجراءات فورية يمكننا اتخاذها لإحياء تلك الإصلاحات في سياق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والكتل الاقتصادية الإقليمية.

فلنتصرف على أساس حقيقة بسيطة مفادها أن بعثات إنفاذ السلام الأفريقية المتعددة الجنسيات، سواء كانت بعثة مجموعة الخمسة لمنطقة الساحل أو بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، تقدم خدمة حاسمة للسلم والأمن الدوليين. ولا يمكنها أن تتخذ إجراءات لمنع الجماعات الإرهابية العالمية من الاستيلاء على دول بدون التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به والمستدام، فضلا عن عوامل تمكين القوة ومضاعفاتها.

فلنجر حوارا منظما حول كيفية جعل البعثات في منطقة الساحل والقرن الأفريقي ووسط أفريقيا ملائمة لهذا الغرض. ومن أجل السلام، ينبغي أن نناقش الأنصبة المقررة والإصلاحات التي يتعين على الدول والمنظمات الإقليمية القيام بها من أجل كفالة الشمولية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وفرص العمل المستدامة.

وأنتطلع إلى المشاركة في هذه المناقشة حتى نتمكن من التعاون بفعالية أكبر في السعي إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي لأفريقيا وشعوبها.

المرفق الثالث

بيان رئيس تونس، قيس سعيد

[الأصل: بالعربية]

أودّ، في البداية، أن أهنئ جمهورية كينيا على تولّيها رئاسة مجلس الأمن بكلّ اقتدار ونجاح وعلى المسائل المهمة التي أدرجتها ضمن أولويات المجلس، ولا سيما منها ذات الصلة بالقارة الإفريقية والتعاون بين منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي.

وأشكر معالي السيدة نائبة الأمين العام على إحاطتها القيّمة وأجدد لها تقدير تونس للجهود التي تبذلها الأمانة العامة في خدمة الأمن والسلم الدوليين وتعزيز دور الأمم المتحدة والعمل متعدّد الأطراف.

وأرحّب بالسيد دونالد كابروكا، الممثل السامي للاتحاد الإفريقي المعني بصندوق السلام، معرباً عن تقديري لجهود الاتحاد في خدمة القضايا الإفريقية وتعزيز السلم والأمن في القارة.

احتفل المجتمع الدولي منذ أيام قليلة بـ "يوم الأمم المتحدة" بمناسبة حلول الذكرى السادسة والسبعين لإنشاء منظمة الأمم المتحدة. وهي مناسبة نغتنمها لاستحضار الظروف التي حقّت بتأسيس هذا الصّرح الأممي والأهداف التي رُسمت له والآمال التي عُقدت عليه لتعزيز العمل المشترك، ودعم قيم التضامن والتعاون بين مختلف شعوب العالم، وفصّ النزاعات بالطرق السلميّة، وبناء مقومات تنمية شاملة ومستدامة.

وبنفس هذه الأهداف والتطلّعات بُعثت منظمات إقليمية عديدة التقّت في رؤاها وفلسفة عملها وطبيعة مهامّها مع منظّمة الأمم المتحدة، فكان من البديهي أن تمتدّ جسور التعاون والتكامل بين الطرفين من أجل تحقيق الأهداف المشتركة.

ويمثّل الاتحاد الإفريقي إحدى هذه المنظمات الإقليمية، التي تتوافق في آليات عملها وفي أهدافها الكبرى مع منظّمة الأمم المتحدة. لذلك فإنّ التعاون بين المنظمتين يتوفّر على كافّة العوامل التي يُمكن أن تقدّم نموذجاً ناجحاً وفعالاً على أهميّة تضافر الجهود من أجل تحقيق التطلّعات المشتركة للشعوب في الأمن والسلم والرفاه.

إلا أنّ هذه الطموحات كثيراً ما تصطدم بجملة من العراقيل والمعوقات. فالقارة الإفريقيّة لا تزال، رغم الجهود الأممية والإقليمية، مسرحاً لعددٍ من النزاعات المسلّحة وحالات التوتّر وعدم الاستقرار وما ينجرّ عنها من تهجير قسري ومعاناة للمدنيين وانتهاكات للقانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان.

كما تواجه قارّتنا العديد من التحديات الهيكلية التي تحول دون تحقيق السلام والأمن الدائمين طالما لم تقع معالجة أسبابها العميقة. وخاصّة الإقصاء والتهميش و غياب سلطة الدولة في بعض المناطق وضعف الحوكمة. وقد تفاقمَت عوامل الهشاشة هذه بفعل تهديدات مستجدة وشاملة وفي مقدّمتها جائحة كورونا، واحتدام تداعيات التغيرات المناخية، وهي تهديدات أبرزت بكلّ وضوح الحاجة إلى مفهوم أشمل للسلم والأمن وإلى مقاربة جديدة تقوم أساساً على التضامن والتعاون بين الدول والشعوب.

إنّ تطوير التعاون وتعزيز الشراكة والتكامل بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي لإدارة النزاعات ودفع مسارات تسويتها عبر آليات وأفكار جديدة، يشكّل في نظرنا أولوية إستراتيجية، وأداة فعّالة لمواجهة تحديات السلم والأمن في كافّة أنحاء القارة والحدّ من تداعياتها على العالم بأسره.

وفي هذا الإطار، نسجّل بارتياح الجهود المشتركة التي تقوم بها المنظمتان لدفع مسار التسوية السياسية في عدّة بلدان إفريقية، من بينها ليبيا والسودان ومالي وجمهورية إفريقيا الوسطى وجنوب السودان والصومال ومنطقة الساحل.

وبقدر ما نعرب عن ارتياحنا لتطوّر آليات التشاور بين المنظمين، بما في ذلك الاجتماعات الدورية بين مجلس الأمن الدولي ومجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي، فإنّنا نوّكد اليوم على ضرورة الرفع من مستوى التنسيق وإحداث نقلة نوعية في علاقات التعاون بين المنظمين ترتقي بها إلى مستويات أعلى من التكامل وتقاسم الأدوار في إدارة النزاعات ومنع نشوبها ومعالجة أسبابها العميقة.

ما انفكّ الاتحاد الإفريقي والمنظمات الإفريقية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية تؤكّد استعدادها للقيام بدور هام في معالجة الأزمات التي تطرأ على الساحة الإفريقية. ولعلّ معرفتها الجيدة بالواقع الإفريقي وقدرتها على التعاطي مع خصوصياته تمنحها ميزة تفاضلية للاضطلاع بمسؤوليات أكبر في هذا المجال. ومن هذا المنطلق، فإنّنا ندعم فسخ أولوية التدخل لها كلّما أمكن ودعم جهودها ومبادراتها لفصّ النزاعات وحفظ السلم والأمن الدوليين، طبقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

كما ندعو أعضاء مجلس الأمن وخاصّة أصحاب القلم إلى مزيد التنسيق مع ممثلي إفريقيا داخل المجلس بخصوص مختلف القضايا الإفريقية المطروحة على جدول أعماله.

ونعتقد أيضاً أنّ إحكام التنسيق بين مبعوثي الأمين العام في إفريقيا مع الاتحاد الإفريقي من شأنه أن يرفع من فاعلية هذه الآلية في لعب دور الوساطة والدفع باتجاه التسوية السلمية للنزاعات، باعتبار ما يتمتّع به المبعوثون الأفارقة من دراية واسعة بالثقافة المحلية التي تنبني عليها العلاقات بين أطراف النزاعات.

ونجدّد كذلك الدعوة إلى توفير الدعم لعمليات تعزيز السلام التي يقوم بها الاتحاد الإفريقي تحت إشراف مجلس الأمن من خلال تمويلها عبر المساهمات المقرّرة للأمم المتحدة.

ختاماً، نجدّد الإعراب عن قناعتنا بأنّ مواجهة التحديات المرتبطة بحالات النزاع واضطراب الأوضاع في القارة الإفريقية تتطلّب مواصلة التعاون والتنسيق والتكامل بين مختلف الهياكل الأممية والدولية والإقليمية في إطار مقاربة شاملة للسلم تتجاوز البعد الأمني لتستهدف أيضاً الأبعاد التنموية والاجتماعية والبيئية بما يتماشى مع تنفيذ أجندة أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لسنة 2030 وخطة الاتحاد الإفريقي لسنة 2063: "إفريقيا التي نريد".

المرفق الرابع

بيان رئيس دولة فييت نام، نغوين شوان فوك

إنه لمن دواعي سروري البالغ أن ألتقي مرة أخرى بشكل افتراضي بالسيد أوهورو كينياتا، رئيس كينيا. وإنني أقدر الموضوع الشديد الأهمية لمناقشتنا اليوم. وأود أن أشكر الأمين العام والمتكلمين الآخرين على إطلاعنا على معلومات وتوصيات هامة.

لقد كانت أفريقيا المهيبة الزاخرة بالحياة منذ زمن طويل جزءا لا يتجزأ من أصل التاريخ البشري، ومهدا لعدد من حضارات البشرية، وبوابة للتجارة القوية في العالم. وتتمتع هذه القارة، بما لديها من موارد طبيعية غنية ومتنوعة، بإمكانات هائلة للرفاهية والمساهمة في ازدهار العالم. وفي الواقع، أصبحت أفريقيا مرتبطة ارتباطا متزايدا بالمناطق الأخرى عبر جميع أبعاد الروابط السياسية والاقتصادية والتجارية وأشكال التبادل الثقافي والشعبي. وحققت القارة العديد من المنجزات التي تبعث على الأمل في التنمية والتكامل. وبفضل الدور المحوري الرائد للاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، نمت بذور السلام بقوة على الأرض التي دمرتها الحرب ذات يوم.

ومع ذلك، عانت بلدان أفريقية كثيرة على مدى العقود الماضية من العواقب الدائمة للاستعمار والرق. ولا تزال الاضطرابات والنزاعات والإرهاب والعنف الشديد والجريمة العابرة للحدود الوطنية وتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والمائي تشهد تطورات مُعقّدة، مما يعوق زخم النمو في القارة. وتُشكل جائحة فيروس كورونا عبئا إضافيا يكشف بصورة متزايدة عن أوجه النقص والقصور في نظام الحوكمة العالمي. وإنها لحقيقة محزنة أن 90 في المائة من السكان الأفارقة لم يتلقوا بعد الجرعة الأولى للقاح.

وفي عالم تسوده العولمة، ونظرا لتقشّي فيروس كورونا على نطاق واسع، إذا عجزت أفريقيا عن التمتع بالسلام والأمن والاستقرار أو السيطرة على الجائحة، فلن ينعم العالم بالأمن ولن يقدر على الحفاظ على السلام أو دعم التنمية المستدامة. ويتطلب الضمير الحي والإحساس بالمسؤولية أن يتكاتف المجتمع الدولي في مساعدة البلدان الأفريقية على الحصول على اللقاحات، واحتواء الجائحة، وتعزيز الانتعاش والتنمية المستدامين.

ولدعم البلدان الأفريقية في هذه المساعي، أود أن أعرض عليكم التوصيات التالية.

أولا، في إطار فلسفة "الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية"، يتعين على جميع بلدان المنطقة أن تُسجّر على الوجه الأكمل قدراتها من أجل الاعتماد على الذات، وأن تعزز بناء الثقة والحوار والمصالحة الوطنية للقضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات، مثل الفقر وعدم المساواة والانقسام الاجتماعي. وينبغي تشجيع مشاركة وتمكين المرأة والشباب.

ثانيا، يتعين على جميع البلدان الأفريقية أن تواصل تنمية أوأصر الصداقة، وتكثيف التعاون والتكامل، وتعزيز تعددية الأطراف، والتمسك باحترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. فهذا هو الأساس الحيوي للسلام الدائم والأمن والتنمية المستدامة في المنطقة والعالم بأسره.

ثالثا، يجب على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن يكونا في طليعة الجهود المشتركة لتنفيذ مبادرة إسكات البنادق في أفريقيا، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030. وينبغي تعزيز الشراكة الإستراتيجية بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي

بطريقة شاملة وفعّالة، لاسيما في تعزيز قدرات الإنذار المبكر بالمخاطر الأمنية التقليدية وغير التقليدية التي تتعرض لها بعثات حفظ السلام في أفريقيا.

رابعا، سيساعد توسيع التعاون بين المنظمات الإقليمية على تعزيز قدرتها الشاملة على منع نشوب النزاعات وحلها والتصدي للتحديات الإقليمية والعالمية. وتؤيد فييت نام تعزيز التبادل والتعاون الشاملين بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأفريقي.

خامسا، إن تحقيق الأمن الغذائي دعامة هامة في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسلام الدائم. وفي إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تعد فييت نام شريكا رئيسيا للعديد من البلدان الأفريقية في إنتاج الأغذية والاتجار بالسلع الزراعية. وسنواصل دعم هذا التوجه الاستراتيجي للتعاون.

وتفخر البلدان الأفريقية وفييت نام بالصدقة التقليدية والتاريخ المجيد للنضال من أجل التحرر الوطني وإنهاء الاستعمار. وعلى الرغم من بعد المسافات الجغرافية بيننا، فإن الجانبين كليهما يقديمان دائما بعضهما إلى بعض الدعم المتبادل وأخلص مشاعر الود وأجملها. وقال الفريق فو نغوين جياب ذات مرة في زيارته لبلدان أفريقية عقب استعادة الوحدة الوطنية لفييت نام:

”جنّت إليكم هنا كإخوة لإخوة، كرفاق في السلاح على نفس خط المعركة، من القلب إلى القلب.“

وفي الوقت الحاضر، وبروح الشراكة من أجل السلام المستدام، تظل فييت نام ملتزمة بالوقوف جنبا إلى جنب مع البلدان الأفريقية في التغلب على التحديات، وتعزيز التعاون بفعالية، والسعي إلى تحقيق السلام والتنمية المستدامة. ونحن على استعداد لتقديم خبراتنا في السعي من أجل إعادة الإعمار والإصلاح والتعاون الإنمائي والتبرع بالإمدادات الطبية للوقاية من فيروس كورونا والسيطرة عليه. وفي الوقت الراهن، يعمل ضباط وأطباء عسكريون فييتناميون بجد من أجل بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسيواصلون المشاركة في العديد من البعثات الأخرى في هذه القارة.

وتود فييت نام أن تصبح قريبا بلدا مراقبا في الاتحاد الأفريقي وأن تتكاتف مع البلدان الأفريقية في دعم صوت البلدان النامية ودورها في المحافل المتعددة الأطراف، ولا سيما الأمم المتحدة.

المرفق الخامس

بيان دولة السيد رالف غونسالفيس، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والأمن الوطني والشؤون القانونية والإعلام لسانت فنسنت وجزر غرينادين

أشكر صديقي وأخي العزيز، فخامة رئيس جمهورية كينيا، أوهورو كينياتا، وأحييه بالحب والإيمان والأمل. لقد كانت مساهمته هذا الصباح رائعة. وأؤيد كل ما أوجزه في بيانه.

وأود أن أعرب باسم سانت فنسنت وجزر غرينادين، عن تقديرنا العميق لجمهورية كينيا على عقد هذه المناقشة المهمة. ونشكر أيضا المتكلمين على تعليقاتهم الثاقبة. وقد وقع أيضا ببيان صديقي وأخي العزيز، فخامة الرئيس نانا أكو أكو - أدو رئيس غانا موقعا حسنا.

إن موجة من التحديات المعقدة والمتشابكة من أشق التحديات تؤثر على السلام والأمن على الصعيد العالمي. وفي البيئات الهشة، تتغلغل بشدة الصراعات العنيفة، والتشريد الواسع النطاق، والجوع الحاد، والتخلف، ومخاطر تغير المناخ، والتدهور البيئي، مع ما يتمخض عنها من عواقب اجتماعية واقتصادية وسياسية أكثر تدميرا.

وفي جميع أنحاء القارة الأفريقية، تتردد على نحو لا لبس فيه الدعوات المدوية إلى اتخاذ مبادرات جديدة وتجديد التزامات المجتمع الدولي ككل. ولا شك أن مواقف وأولويات الاتحاد الأفريقي، ولاسيما خطة عام 2063: مبادرة أفريقيا التي نصبو إليها ومبادرات إسكات البنادق، توفر المخطط العملي الأكثر أهمية للسلام والاستقرار في القارة. ومن ثم، فإن المظالم التاريخية والتناقضات المعاصرة للنظام المتعدد الأطراف الحالي تتطلب تبني الحلول المحلية للمشاكل في القارة الأفريقية وتعزيزها والنهوض بها على الوجه الأكمل. وخلال هذا العقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي، يجب دعم الحلول الإنمائية والإصلاحية لجميع الشعوب الأفريقية بوصفها أولويات حيوية.

ولدى البلدان الأفريقية خبرة واسعة في بناء دول مسالمة ومنظمة وقادرة على البقاء في خضم كفاحها في مرحلة ما بعد الاستعمار. إن الخبرة الكبيرة للاتحاد الأفريقي في الدبلوماسية الإقليمية والوساطة والمصالحة والعدالة الانتقالية وإدارة القطاع الأمني وإصلاحه ومبادرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد أفرزت عمليات سلام وانتقال سياسي فعالة في العديد من البيئات. فينبغي تقديم مزيد من الدعم لهذه الجهود - سياسيا وماليا - بكل الوسائل العملية.

وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يعامل التمويل المستدام لعمليات وتدابير السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي لضمان التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ والتعويل عليه لمبادرات بناء السلام في البلدان الأفريقية باعتبارها ضرورات ملحة. وينبغي للمانحين الرئيسيين، ولا سيما البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية، أن يزيدوا التزاماتهم بالمساعدة الإنمائية الخارجية، وأن يزيلوا الحواجز التي تعترض التمويل الميسر، وأن يمضوا قدما في مسارات جديدة تتيح للبلدان الأفريقية تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع أولوياتها ومنظوراتها الوطنية.

وعلى الصعيد المؤسسي، لا تزال الشراكة الإستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ضرورية بشكل لا يمكن إنكاره لبناء السلام والحفاظ عليه. يجب زيادة توسيع نطاق تلك الشراكة من خلال المشاركة المنهجية للمنظمات والآليات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة

الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وغيرها. إن منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام ومجمل طائفة الأنشطة في مجالات الأمن والتنمية والشؤون الإنسانية تكون أكثر فعالية عندما تشارك فيها بنشاط مجموعة كبيرة وشاملة من أصحاب المصلحة. ومساهمات الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية في هذه العمليات هي مساهمات لا مثيل لها.

ينبغي لمجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أن يواصل استكشاف جميع طرائق تبادل المعلومات، ولا سيما من خلال الزيارات الميدانية المشتركة. وينبغي أيضا السعي إلى الانخراط المؤسسي المشترك، بطريقة تشاورية وعملية، من أجل التصدي للتحديات الناشئة والكبيرة مثل تغير المناخ والتدهور البيئي. فلا يمكن إنكار آثار تغير المناخ على السلم والأمن في كل أنحاء القارة. وتشمل المجالات الأخرى التي يمكن تنسيق العمل فيها الإجراءات المتعلقة بالألغام والإرهاب والقرصنة والجريمة المنظمة.

إن ساحة النزاعات تتغير ويُعاد تعريفها بصورة كبيرة مع تغير المناخ، والتقدم التكنولوجي، وغير ذلك من العوامل المركبة. مع ذلك، وعلى الرغم من الطبيعة المتغيرة للنزاع، يظل تحقيق الأمن - في صميم جوهره - إنجازا لا يمكن بلوغه إلا بالعمل الجماعي. فيجب أن نعمل معا، بقوة متجددة وتضامن لا يلين، لتوسيع نطاق أعمالنا المتعددة الأطراف، وتعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وتحقيق السلم والأمن لجميع البلدان والشعوب.

المرفق السادس

بيان رئيس وزراء النرويج، جوناس غار شتور

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الجيدة التوقيت. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات. إنَّ الاتحاد الأفريقي، من خلال عملياته للسلام وجهوده لمنع نشوب النزاعات وتخفيف حدتها وحلها، هو شريك هام لمجلس الأمن. في العام الماضي، واجه الاتحاد الأفريقي والمجلس عددا من الحالات غير المتوقعة والمعقدة والصعبة، منها حالة تيغراي.

نرحب بقيادة الاتحاد الأفريقي في النزاعات الأفريقية، كما يتضح من الإجراءات الحازمة التي اتخذها مجلس السلم والأمن التابع له ردا على الانقلاب العسكري المستمر في السودان. وينبغي لمجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد أن يواصل العمل معا لدعم شعب السودان.

إن التحديات العالمية التي نواجهها لها آثار غير متناسبة في أفريقيا. ولا تزال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تعصف بالقارة بقوة لا هواة فيها. وثمة ظلم صارخ في توزيع اللقاحات. يجب أن نعمل لضمان الحصول على اللقاحات والاختبارات والعلاجات بشكل عادل، سواء من منطلق التضامن أو إدراكا مئاً للترابط المتبادل بيننا. نحن نشيد بدور المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها في حشد الدول الأعضاء وقيادة التصدي لهذه الجائحة. وقد كانت منظمة الصحة العالمية شريكا رئيسيا في هذا العمل وتذكيرا بأهمية الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وستواصل النرويج العمل مع شركائها في قضايا الصحة العالمية، كما فعلنا مع جنوب أفريقيا في مجلس تيسير مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19.

في غضون يومين سيجتمع قادة العالم في غلاسكو لمناقشة تغير المناخ، الذي هو قضية محورية في عصرنا. إن صلة هذه القضية بالأمن واضحة. فأكثر من نصف البلدان العشرين التي تعتبر الأكثر تعرضا لخطر تغير المناخ متضررة أيضا من نزاعات مسلحة. إنني ممتن لكينيا والنيجر وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين على دورها البارز في وضع آثار تغير المناخ في مقدمة جدول أعمال مجلس الأمن.

لا شك أن الشراكات الاستراتيجية يمكن أن تساعد أفريقيا على تحقيق طموحاتها وإيجاد حلول للتحديات الملحة. نحن نشعر بالتفاؤل بشأن خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 ومبادراته لإسكات دوي المدافع. ولن يتم إسكات هذا الدوي دون المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة وقيادتها. فهذا أمر أساسي لضمان إحلال السلام الدائم. ونشيد بالدول الأعضاء الثلاثين في الاتحاد الأفريقي التي وضعت خطط عمل وطنية تتعلق بالمرأة والسلام والأمن، استنادا إلى قرارات اتخذها المجلس. إن فريق الحكماء وشبكة النساء الأفريقيات، وهي شبكة من الوسيطات الأفريقيات، يؤديان دورا هاما في منع نشوب النزاعات والوساطة.

إن هدفنا المشترك هو منع نشوب النزاعات أو احتواؤها. وقد أُقيمت شراكات فعالة بين مبعوثي الأمم المتحدة وممثلي الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية سعيا لبلوغ ذلك الهدف. وينبغي أن تكون حماية المدنيين في صميم جهودنا. وتؤدي البلدان الأفريقية دورا حيويا في عمليات السلام. إن الشراكة القوية مع الاتحاد الأفريقي هي أحد مفاتيح النجاح. والنرويج، من جانبها، تعتزم مواصلة الإسهام في عمليات الأمم المتحدة للسلام.

لقد قطعت الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي شوطا كبيرا في تعزيز التعاون المنظم والإستراتيجي بشكل أكبر. ويسر النرويج أن تدعم جهودهما. نحن الآن بحاجة إلى دعم سياسي أكبر من الدول الأعضاء. ومن مسؤوليتنا المشتركة توثيق التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ولذلك توصي النرويج، أولاً، بأن يجتمعا بوتيرة أكثر انتظاماً؛ وثانياً، أن يقوموا بالمزيد من الزيارات المشتركة؛ وثالثاً، أن يدعو مجلس الأمن ممثلين من الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية لتقديم إحاطات أكثر تواتراً.

إن أفريقيا هي موطن لسكان من الشباب تتزايد أعدادهم. وتتوق شعوب أفريقيا إلى أن تحقق قارتهم الاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي وأن نقي بوعدنا الحقيقي. السلام والاستقرار هما أهم لبنات البناء في تمكين هذه الشعوب من تحقيق ذلك الطموح. وتُقدّم البلدان الأفريقية رؤى ثاقبة، والتعاون معها أمر بالغ الأهمية في معالجة القضايا الأمنية في القارة. ولهذا السبب تؤيد النرويج الجهود الرامية إلى توسيع المجلس وزيادة عدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة في المجلس لأفريقيا.

المرفق السابع

بيان وزير خارجية الهند، سوبراهمانيام جايشانكار

أود في البداية أن أستهل بتهنئة الرئيس كينيا على قيادته المتميزة كرئيس لمجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. لقد ركز وفده على بعض المسائل المواضيعية الأكثر إلحاحا، ونظم في الآونة الأخيرة زيارة ممتازة لجميع أعضاء المجلس إلى جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي، كانت مفيدة جدا في فهم الحالة على أرض الواقع.

وأهنئكم أيضا، سيدي الرئيس، على قيادة المناقشات اليوم، لا سيما بشأن هذا الموضوع الهام الخاص بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مع التركيز بشكل خاص على الاتحاد الأفريقي. ونظرا لسياق التطورات الأخيرة في القارة الأفريقية، فإن موضوع تجديد التضامن من أجل تحقيق السلم والأمن بنجاح في بيئة متغيرة للنزاعات جاء في الوقت المناسب، وهو في الحقيقة أنسب الموضوعات.

وأود أيضا أن أشكر السيد دونالد كابيروكا، الممثل السامي لصندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، على إحاطته القيمة والثاقبة.

من الضروري أن يُولي المجتمع الدولي اهتماما وثيقا لصوت أفريقيا وحكمتها. فلا أحد أدرى بشعاب أفريقيا أكثر من الأفارقة أنفسهم. ولقد بين لنا التاريخ أن تقديم حلول خارجية للمشاكل الأفريقية، دون مشاركة أفريقية، لا يخدم مصالح الشعوب الأفريقية. فلا بد أن يتغير هذا النهج المعيب.

ينبغي أن يبدأ هذا التغيير هنا، في مجلس الأمن نفسه. ونظرا لأن ما يقرب من 70 في المائة من قرارات تحديد الولايات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة هي قرارات بشأن أفريقيا، فإن إقامة شراكة قوية وفعالة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يجب أن تكون الصرح الأساسي. وعلى الرغم من أن لدينا آليات تعاون قائمة تستند عموما إلى المبادئ المكرسة في الفصل الثامن من الميثاق، ومن الحقائق الصارخة أن الدول الأفريقية تُشكّل أكثر من ربع أعضاء الأمم المتحدة، فإن استمرار حرمانها من التمثيل في فئة العضوية الدائمة هو وصمة عار على المصداقية الجماعية للمجلس. وفي حين ظلت الهند تؤيد دائما توافق آراء إزولويني وتدعو إلى تمثيل أفريقي دائم في مجلس مُوسَّع، فلا بد من محاسبة أولئك المسؤولين عن منع تحقيق ذلك من خلال التأخير وإدامة هذا الظلم التاريخي.

في أفريقيا اليوم تشكّل القيم الديمقراطية القوة الدافعة للجهود الرامية للتصدي بفعالية لتحديات السلم والأمن. ويتجلى ذلك بوضوح في الدور المتزايد للاتحاد الأفريقي في إطار الهيكل الأفريقي للسلم والأمن وفي نجاح بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وكذلك من خلال جهود الوساطة التي يبذلها في ليبيا. لقد دعم الاتحاد الأفريقي باقتدار الدبلوماسية الوقائية وجهود الوساطة التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والتي كانت جميعها حاسمة في النهوض بجهود السلام في منطقة كل واحدة منها. علينا أن ندرك هذه الحقيقة، ويجب أن تستمر روح تقاسم الأعباء هذه في دفع خطى تنفيذ جدول أعمال السلام والأمن.

إن تجربة الهند نفسها تساعدنا على تقدير حقيقة أن الأسباب الجذرية للنزاعات في أفريقيا تكمن في تاريخها الاستعماري. وفيما يتعلق بالمسألة المباشرة المطروحة علينا، أود أن أقترح خمس نقاط للنظر فيها:

أولاً، فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالسلم والأمن، ينبغي لمجلس الأمن أن يحترم النهج الإقليمي الذي تتبعه البلدان المعنية وأن يعمل بالتعاون مع المنظمات الإقليمية في التصدي لهذه التحديات المشتركة.

ثانياً، إن انتشار الإرهاب في القارة، كما يتضح من التحديات التي نواجهها في منطقة الساحل والصومال ووسط وشرق أفريقيا، هو أمر يبعث على القلق الشديد. إن المبادرات التي قامت بها بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وفرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات تحتاج إلى دعم أقوى من مجلس الأمن والمجتمع الدولي. ونحن نؤيد دعوة الأمين العام إلى دعم عمليات مكافحة الإرهاب الأفريقية بالتمويل المستدام، بما في ذلك عن طريق الأنصبة المقررة.

ثالثاً، ينبغي كفالة منح الولايات الكافية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وأن تتاح لها الموارد اللازمة لتمكينها من تنفيذ ولاياتها هذه. وتبين تجربتنا في مجال حفظ السلام في أفريقيا أن البعثات كثيراً ما تلاقي صعوبات في تنفيذ ولايات طموحة. وينبغي أن تكون لبعثات حفظ السلام إستراتيجية خروج واضحة ومدروسة جيداً.

رابعاً، مع أن الشراكة الإستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي قد نمت على مر السنين فلا تزال جهود بناء السلام الجماعية قاصرة في مجالات أخرى. هناك حاجة إلى شراكة أكثر فعالية لبناء السلام بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والتي تقوم على تعاون بين المؤسستين يركز على تسخير مواطن القوة النسبية لكي تكمل بعضهما البعض في السعي إلى بلوغ الهدف النهائي المتمثل في تحقيق السلم والأمن في المنطقة.

وأخيراً، من أجل حل المسائل التي تفرق بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، من المهم إعادة تنشيط وتعزيز آليات الاتصال. وبوسع الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن الاضطلاع بدور هام في هذا الأمر. عند البت في تعيين مبعوثين خاصين للأمين العام أو تخفيض عدد بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الحالية، من المهم النظر في آراء الدول الأعضاء في المنطقة.

ترتبط الهند وأفريقيا بعلاقة تاريخية فريدة. في عام 2018، عبر رئيس الوزراء ناريندرا مودي عن نهجنا تجاه هذه الشراكة من خلال مبادئنا التوجيهية العشرة للتعاون بين الهند وأفريقيا. لقد عملنا مع أفريقيا على أساس أولويات أفريقيا وراحتها وتطلعاتها. نحن نرى أن نهوض أفريقيا ضروري لتحقيق تعددية الأقطاب الحقيقية في النظام العالمي، ونحن ملتزمون بدعم ذلك التوجه. لقد كان دعم الهند دائماً خالياً من المشروطيات أو الدوافع الخفية، كما يتضح من مشاريعنا البالغ عددها 184 في 41 بلداً أفريقياً، والتي نُفذت في إطار التمويل الميسر. ويتجلى هذا الدعم في الأدوية واللقاحات والمعدات الصحية وسيارات الإسعاف والمركبات والحبوب الغذائية التي قدمناها للعديد من الدول الأفريقية. ويتضح ذلك في مراكز التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات التي أنشئت في أنحاء أفريقيا، وفي إتاحة 50 ألف فرصة تعليم وتدريب على مدى السنوات الخمس الماضية، وبرامج التعليم والصحة الرقمية بالتعاون مع 19 شريكاً أفريقياً. إن تبادلاتنا التجارية والتكنولوجية تنمو باطراد، وعلى نحو يتماشى مع توثيق العلاقات السياسية والروابط بين الشعوب.

وأود بهذه الكلمات أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام الهند الثابت والراسخ بإقامة شراكة فعالة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. نحن نعتقد أن هذه الشراكة البالغة الأهمية في الاستجابة الجماعية المتماسكة والحاسمة لمنع نشوب النزاعات العنيفة وإدارتها وحلها وتعزيز السلام والتنمية في أفريقيا.

المرفق الثامن

بيان وزير الخارجية والدفاع في أيرلندا، سايمون كوفني

نحن في غاية الامتنان لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم وقيادة هذه الجلسة الهامة اليوم أثناء رئاستكم لمجلس الأمن.

لقد ظلت تعددية الأطراف لوقت طويل في صميم السياسة الخارجية لأيرلندا. إننا نقدر أهمية وفعالية التعاون بين الدول في التصدي لتحدياتنا المشتركة. وقد سعدنا بالمشاركة في المناقشات بشأن البيان الرئاسي الصادر اليوم (S/PRST/2021/21) ونؤيده تماما. سأعرض اليوم ثلاث نقاط بشأن موضوع التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي – تتعلق بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)؛ والتعاون في أوقات الأزمات؛ وضرورة أن يكون السلام شاملا للجميع.

أولا، أبرزت جائحة كوفيد-19 حقيقة أن العمل المنسق أقوى وأشد فعالية بكثير من العمل الانفرادي. على الصعيد الإقليمي، ما فتئ الاتحاد الأفريقي يضطلع بدوره في تنسيق تصدي أفريقيا لجائحة كوفيد-19. وعلى الصعيد الدولي، يجب على النظام المتعدد الأطراف أن يحقق نتائج في التصدي لجائحة كوفيد-19 من خلال إعادة البناء بشكل أفضل وأكثر اخضراراً. وهذا يعني تخفيف عبء الديون. إنه يعني الحصول المنصف على اللقاحات والتمويل المستدام. وهو يعني التعافي الأخضر لمواجهة التحدي المتمثل في تغير المناخ. إن السلم والأمن في أفريقيا، وفي أماكن أخرى، رهنٌ بذلك.

إن المرفق العالمي لإتاحة الحصول على اللقاحات الواقية من كوفيد-19 (كوفاكس) هو جانب بالغ الأهمية من جوانب التصدي المتعدد الأطراف لخطر عالمي. لدى المرفق القدرة على تجسيد التضامن المتعدد الأطراف على أفضل ما يكون. ولكن هناك حاجة إلى مزيد من الموارد وزيادة فرص الحصول على إمدادات اللقاح لتمكين كوفاكس من الوفاء بولايته. ويجب علينا أيضا العمل على تعزيز النظم الصحية حتى تكون لديها القدرة على تنفيذ برامج توزيع لقاح كوفيد-19 على نطاق واسع حين تزداد إمدادات اللقاح لها. وللشراكات المعززة مع الاتحاد الأفريقي دور حيوي في هذه الجهود.

لقد شاركت أيرلندا في الاجتماع الوزاري بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في رواندا في وقت سابق من هذا الأسبوع. وكان السلام والأمن والحوكمة ودعم التعافي من الجائحة محور مناقشاتنا هناك. إن الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي مثال ممتاز للكيفية التي يمكن بها للمنظمات الإقليمية أن تعمل معا لدعم تنفيذ قرارات مجلس الأمن والأهداف الأعم لميثاق الأمم المتحدة.

ثانياً، تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي هو أداة أساسية في كيفية مواجهتنا للأزمات. إننا نرى هذا في التفاعل الإستراتيجي المتزايد بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. إن الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية في أفريقيا تضطلع بدور فعال في التصدي للأزمات وبناء السلام الدائم، ليس أقله من خلال التشجيع على الحكم الرشيد والتحويلات الديمقراطية.

ومعاً، عندما تواجه الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أزمات، يمكنهما بذل جهد مُنسّق من أجل السلام. في هذا الأسبوع فقط، اجتمع كل من مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشكل عاجل رداً على الانقلاب في السودان الذي يهدد بعرقلة انتقاله الديمقراطي الهش. يجب علينا معاً أن نعمل جاهدين لإعادة هذا الانتقال، الذي وعد شعب السودان بالكثير، إلى مساره.

وفي إثيوبيا، نواجه نزاعاً لا تلوح أي بوادر على انحساره بعد مرور قرابة عام على بدايته. والنتيجة هي أزمة إنسانية مزرية أثارت أيرلندا وبلدان أخرى أمرها باستمرار في مجلس الأمن. نحن بحاجة ماسة إلى تحقيق الوصول الكامل والأمن ودون عوائق للمساعدات الإنسانية - كما يقتضي القانون الدولي الإنساني - والتوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار. وهذه هي من بين المسائل الرئيسية التي طرحها الأمين العام غوتيريش. وسيقوم الرئيس أوباسانجو، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي للقرن الأفريقي، بدور حاسم في المساعدة على تحقيقها. إنه يحظى بدعمنا الكامل، ويجب أن يحظى بالدعم الكامل من منظومة الأمم المتحدة بأسرها. إنه يدرك، كما ندرك نحن، أن لبلدان المنطقة دوراً حاسماً في تحقيق السلام الذي نصبو إليه جميعاً.

الطريق إلى السلام ليس سهلاً. ويجب دعمه بشكل مستمر لإتاحة أفضل فرصة ممكنة له للنجاح. وتُدرك أيرلندا الحاجة إلى تمويل مستدام وقابل للتنبؤ به لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي.

يجب أيضاً ربط حفظ السلام ببناء السلام بغية إنهاء العنف ومنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. ويجب على الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تعميق وتعزيز تعاونهما لضمان أن تتم عمليات الانتقال في البعثات بطريقة رشيدة ومنسقة ومتدرجة، تستجيب للاحتياجات على أرض الواقع وتحترم حقوق الإنسان، بما يتماشى مع القرار 2594 (2021). لقد خدمت نساء ورجال أيرلنديون على مدى أكثر من ستة عقود في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى جانب حفظة سلام أفارقة، وسنستمر في القيام بدورنا هذا.

وأخيراً، من المهم التتويه بأن جهود بناء السلام تكون أقوى عندما تكون شاملة للجميع. ونحن نعلم من تجربتنا الحية في جزيرة أيرلندا أن للمرأة دوراً محورياً ينبغي أن تؤديه في تحقيق السلام والحفاظ عليه. فيجب أن يكون لها حضور على طاولة المفاوضات. نحن نعلم أنه كلما زادت مشاركتهن في هذه الجهود زاد احتمال أن نشهد سلاماً دائماً وطويلاً الأجل. والواقع أن هناك أمثلة لا حصر لها على الصعيد العالمي للعمل الرائع الذي تؤديه النساء والشباب في ظروف بالغة الصعوبة. أشكرهم على التزامهم ومثابرتهم. في الأسبوع الماضي استمع المجلس إلى بينيتا ديوب، المبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن (انظر S/PV.8886)، التي سلطت الضوء على العمل الرائع الجاري في أفريقيا لدفع خطى تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. إن الاستثمار في تلك الخطة هو مسؤولية المجتمع الدولي بأسره، والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أمر أساسي لوضع المرأة والسلام والأمن في صميم عمليات السلام وإدارة الأزمات.

إن أصوات الشباب والمجتمع المدني والجهات الفاعلة السياسية والمنظمات غير الحكومية أمر لا غنى عنه. ويجب أن نضمن حماية المساحات المتاحة للاستماع إلى أصواتهم. لقد تكلموا بصوت عال وبوضوح عن أثر تغير المناخ، الذي يقاوم النزاعات وانعدام الأمن في شتى أنحاء القارة الأفريقية، ونرحب بالمبادرات الحيوية التي يتخذها الاتحاد الأفريقي لمعالجة هذا الأمر. وتقخر أيرلندا بالعمل مع النيجر كرئيس مشارك لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن. إن الدول الأفريقية الواقعة على الخطوط الأمامية لتغير المناخ تدعو إلى القيام بقدر أكبر من العمل، ويجب على المجلس أن يستمع إليها وأن يدرك مسؤوليته في هذا الصدد. وستواصل أيرلندا العمل مع جميع أعضاء المجلس للنهوض بجدول الأعمال هذا.

إن التحديات التي نواجهها أكثر تعقيداً وترابطاً من أي وقت مضى. وبالعامل معاً يمكننا التصدي لها. نتطلع أيرلندا إلى مواصلة دعم العلاقة التي تترسخ باطراد بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

المرفق التاسع

بيان وزيرة الشؤون الأفريقية في وزارة الخارجية والكونولث والتنمية للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فيكي فورد

إن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أمر حيوي لقارة أكثر أماناً وخضرة وصحة وانفتاحاً وأقدر على الصمود. وأود أن أطرح أربع نقاط رئيسية في هذا الصدد.

أولاً، أود أن أؤكد على أهمية التعاون في تعزيز وتوطيد الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد وسيادة القانون. وتدين المملكة المتحدة بشدة اعتقال الجيش لأعضاء مدنيين في الحكومة الانتقالية السودانية. يساورنا قلق بالغ إزاء التقارير حول إطلاق النار على المتظاهرين. لقد ظلت المملكة المتحدة دوماً من أشد المدافعين عن الانتقال الديمقراطي والسلمي في السودان. إن أعمال الجيش في الآونة الأخيرة تمثل خيانة غير مقبولة للشعب السوداني ولمسيرته نحو الديمقراطية، وأرحب بالرد القوي من الاتحاد الأفريقي وتعليقه لعضوية السودان.

ثانياً، أود أن أشدد على أهمية التنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تعزيز الحلول السياسية للنزاعات. إن الحالة في شمال إثيوبيا غير مقبولة على الإطلاق. الآثار الإنسانية تفرغني. فأكثر من 5 ملايين شخص في تيغراي يحتاجون إلى معونة عاجلة، ولكن ما يتم تلبية من احتياجاتهم الإنسانية يقل عن 10 في المائة. وهناك تقارير موثوقة مستمرة عن الاستخدام البغيض للعنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب، ولا سيما في استهداف النساء والفتيات. إننا ندعم الجهود المنقذة للحياة المبذولة على أرض الواقع، وأكرر دعواتنا إلى وقف فوري لإطلاق النار ووصول المساعدات الإنسانية والحوار. وأرحب بجهود المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي أوباسانجو وآخرين لتعزيز الحوار بين أطراف الصراع في تيغراي. يجب علينا مضاعفة هذه الجهود. والأمر الحيوي للغاية هو أن تسفر تلك الجهود عن تحقيق النتائج المرجوة.

ثالثاً، أود أن أشدد على الأهمية التي نعلقها على دور الاتحاد الأفريقي في عمليات السلام. أشيد بجهود البلدان المساهمة بالشرطة والقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ونتطلع إلى تلقي الاقتراح المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بإنشاء بعثة خلف لها بقيادة الاتحاد الأفريقي. ويجب أن يستند ذلك إلى نموذج يدعمه جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، ومنهم الصوماليون.

وأخيراً، أود أن أشير إلى أهمية الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في التصدي للتحديات العالمية التي تعترض طريق السلام والاستقرار في أفريقيا والعمل من أجل مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً. في زيارتي الأخيرة إلى جنوب أفريقيا وليسوتو وإسواتيني، رأيت بنفسني آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتغير المناخ. وتدعم المملكة المتحدة الاستجابات الأفريقية لمواجهة هذه التحديات. فلقد قدمنا 27 مليون دولار لصندوق مكافحة كوفيد-19 التابع للاتحاد الأفريقي. ونحن أحد المانحين الرئيسيين للمرفق العالمي لإتاحة لقاحات كوفيد-19 (كوفاكس) الذي ساعد 47 بلداً أفريقياً في الحصول على حوالي 65 مليون جرعة لقاح. وسنواصل دعم هذا العمل الحيوي.

كما أننا نعمل مع الاتحاد الأفريقي لدعم خطة عمله للإنعاش الأخضر ولعرض العمل الأفريقي بشأن المناخ في المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسكو.

ونقدّم المساعدة التقنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. لقد كانت المملكة المتحدة أول بلد غير أفريقي يوقع اتفاق شراكة معها. إنها تتيح فرصا هائلة - إذ أن سوقا أفريقية مشتركة سيكون ناتجها المحلي الإجمالي مجتمعة 2,5 تريليون دولار، وعندما تُنفَّذ تنفيذا كاملا فقد تؤدي إلى زيادة بنسبة 33 في المائة في التجارة بين البلدان الأفريقية. ومن خلال رئاستنا لمجموعة السبعة نعمل مع مؤسسات تمويل التنمية لتعزيز الاستثمار في البلدان الأفريقية.

ونحن ندعم تمكين النساء والفتيات الأفريقيات، بما في ذلك من خلال التعليم. إن تعليم الفتيات وتمكينهن أمر ضروري للغاية إذا أردنا للبلدان أن تحقق إمكاناتها الكاملة. مؤتمر القمة العالمي للتعليم، الذي تشرف رئيس الوزراء بوريس جونسون بالمشاركة في استضافته معكم، سيدي الرئيس، في تموز/يوليه، جمع مبلغا قياسيا قدره 4 بلايين دولار، منها تعهدت المملكة المتحدة بمبلغ 600 مليون دولار. وسيمكّن ذلك 88 مليون طفل آخر من الالتحاق بالمدارس بحلول عام 2025، بينهم ملايين عديدة من الفتيات في أفريقيا. إن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي منبر أساسي لكل هذه الجهود، وهي شراكة ستظل تحظى بالدعم الكامل من المملكة المتحدة.

المرفق العاشر

بيان نائب وزير خارجية إستونيا، السيد أندريس روندو

إنه لشرف عظيم أن أشارك في هذه الجلسة الرفيعة المستوى التي نظمتها كينيا. لقد حان الوقت الآن لمناقشة الحاجة إلى تعزيز تعاوننا وتجديد التضامن. إن عالمنا يزداد تعقيدا أكثر فأكثر، إذ أن تحديات مثل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتغير المناخ تُخلّف أثارا واضحة على السلم والأمن الدوليين. ولذلك فإن المناقشة بشأن تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية وتجديد التضامن تأتي في الوقت المناسب تماما ولها أهميتها. التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يكتسي أهمية بالغة في تحقيق السلم والأمن. وتعتقد إستونيا أنه لكي نسهم في منع نشوب النزاعات ينبغي أن نركز على ثلاثة مجالات ذات أولوية.

أولا، هناك حاجة إلى مزيد من التعاون بشأن تغير المناخ. لقد أحدثت الآثار السلبية لتغير المناخ بالفعل أضرارا بالغة، لاسيما في أفريقيا. ويسلط تقرير جديد للأمم المتحدة الضوء على ضعف أفريقيا غير المتناسب أمام انعدام الأمن الغذائي والفقر وتشريد السكان بسبب تغير المناخ. ويجب أن ينصب تركيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على التصدي لتغير المناخ، بوصفه أحد أكبر التحديات في عصرنا.

ثانيا، إن احترام حقوق الإنسان وحمايتها هما ركيزتان أساسيتان في الجهود الرامية إلى تحقيق السلم والأمن الدائمين في أفريقيا. ضعف سيادة القانون والمؤسسات القضائية هو أحد الأسباب الرئيسية الجذرية لعدم كفاية تطوير ضمانات حقوق الإنسان. فينبغي أن يكون بناء آليات عادلة وجديرة بالثقة للمساءلة على الانتهاكات الخطيرة في كل أنحاء القارة إحدى أولوياتنا الإستراتيجية في التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ثالثا، يجب أن يكون تمكين المرأة والشباب في صميم جهودنا للتعاون. ومرة أخرى، بدون المشاركة الكاملة والمجدية والفعالة من جانب النساء والشباب ليس من المنطق أن نتوقع بناء مجتمعات مستدامة وسلام دائم. فثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد. وتعتقد إستونيا أنه يمكننا، بجهد وتركيز حقيقيين، أن نفعل المزيد في إطار التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

إن الهدف من مناقشة اليوم هو زيادة الوعي وتبادل تقييم هذه الاتجاهات. الحالة مثيرة للقلق، وعلينا أن نعمل معا. منطقة الساحل معرضة بشدة لهذه التطورات السلبية. وتساهم إستونيا في تلك المنطقة من خلال المشاركة في بعثات مختلفة في منطقة الساحل. نعم، يلزم إيجاد حلول أفريقية لمواجهة التحديات الأفريقية، ولكن في الوقت نفسه هذه أيضا مسؤوليتنا الجماعية، فلا ينبغي ترك أي دولة بمفردها تكافح تحديات عالمية. الهيكل الأمني موجود. الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يعملان معا. وأفريقيا هي من أصحاب المصلحة المهمين في الجهود الدولية لبناء السلام. إن الموقف الأفريقي المشترك بشأن هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام يدعو إلى تعزيز الجهود لتنفيذ خطة عام 2063. ويشمل ذلك برنامجها الرئيسي، "إسكات دوي المدافع". ومع أنها مهمة قادة أفريقيا أن يحددوا كيفية هذا الإسكات إلا أننا كمجتمع دولي مستعدون لمساعدتهم.

إننا نشجع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على الاستفادة الكاملة من ميزتها النسبية. ونرحب أيضا باستمرار الجهود الهامة والدور المعزز للاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في حفظ السلام. فبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تقدمان

مساهمة حيوية في تحقيق الأمن في بلدان ومنطقة كل منهما. وعلينا أن نكفل عمليات انتقال فعالة ومُنظمة إلى ولاياتها المُجددة بغية توطيد مكاسب السلام والتنمية والحد من مخاطر الانتكاس والتمرد.

وفي ختام بياني عن دور أفريقيا في صون السلم والأمن، يجدر التذكير بتقرير الأمين العام الأخير "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، الذي يشير إلى أن مجلس الأمن يمكن أن يكون أكثر تمثيلا للقرن الحادي والعشرين من خلال إصلاحات مثل توسيع عضويته، بما في ذلك تحسين تمثيل أفريقيا. وتوافق إستونيا على هذا التقييم.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

[الأصل: بالصينية]

أرحب بفخامة الرئيس كينياتا في رئاسة جلسة اليوم، وأشكر نائبة الأمين العام أمينة محمد والسيد دونالد كابيروكا، الممثل السامي لصندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، على إحاطتهما. كما نرحب بحضور رئيس غانا، أكوفو - أدو في هذه الجلسة.

إن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي شريكان قويان. وفي سياق التغيرات الجذرية في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي وفي أفريقيا، وفي مواجهة مختلف التحديات الجديدة، يتعين على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تعزيز تعاونهما أكثر من أي وقت مضى. إن مبادرة كينيا بعقد هذه الجلسة الرفيعة المستوى تتيح لنا فرصة هامة لمناقشة الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي التكيف مع الوضع الجديد والحفاظ بشكل أفضل على السلم والأمن في أفريقيا. ونعتقد أنه ينبغي للجانبين تحقيق تعاون مكثف في المجالات التالية.

أولاً، يجب أن نساعد أفريقيا في التغلب على جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في أقرب وقت ممكن. وقد كان هذا هو الرأي المشترك الذي أعرب عنه قادة البلدان الأفريقية خلال المناقشة العامة للجمعية العامة هذا العام. وفقاً لتقديرات منظمة الصحة العالمية، تم إعطاء ما يقرب من 6 بلايين جرعة من اللقاحات في جميع أنحاء العالم، 2 في المائة منها فقط في أفريقيا. وتستهدف القارة الأفريقية تطعيم 40 في المائة من السكان بحلول نهاية العام، ولكن لديها نقص في اللقاحات بمقدار 500 مليون جرعة. ندعو البلدان المتقدمة إلى وقف تخزين اللقاحات وزيادة مساعداتها لأفريقيا وتوزيع لقاحات مأمونة وميسورة التكلفة في أفريقيا في أقرب وقت ممكن. ومن الضروري التشجيع على إعفاء البلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية، من حقوق الملكية الفكرية للقاحات، وإتاحة الإنتاج المحلي للقاحات. فهذا أمر أساسي لمساعدة أفريقيا في التغلب على الجائحة والتصدي للأوبئة الجديدة المحتملة في المستقبل.

منذ بدء تفشي الجائحة قدمت الصين مواد لمكافحة الأوبئة وُرعت في جميع أنحاء أفريقيا. فقد تم شحن لقاح كوفيد-19 الصيني إلى أكثر من 40 بلداً أفريقياً. وبمساعدة الصين يقوم مقر المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها بتسريع وتيرة أعمال البناء. لقد تم رسمياً إنشاء مصنع اللقاح المحلي في مصر، بدعم من الصين، وقد بدأ الإنتاج. وستواصل الصين مساعدة أفريقيا في اتخاذ إجراءات حقيقية لتحقيق النصر النهائي في مكافحة الجائحة.

ثانياً، يجب أن نساعد أفريقيا على حل مشاكلها المتعلقة في مجال السلم والأمن. إن الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية تتمتع بمزايا جغرافية وتاريخية وثقافية، ويمكنها القيام بدور فريد في حل المسائل الخلافية في أفريقيا. إن عمليات الاتحاد الأفريقي للسلم في الصومال ومنطقة الساحل، التي تهدف إلى التصدي بفعالية للتحديات الأمنية، تشكل جزءاً هاماً من حل المشاكل الأفريقية في أفريقيا. وينبغي للأمم المتحدة أن تشجع الشركاء الدوليين على زيادة دعمهم من أجل توفير مصادر تمويل مستدام وقابل للتنبؤ لعمليات السلام المستقلة في أفريقيا. إن تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات الإرهابية آخذة في الانتشار في أفريقيا.

إننا نساند الأمم المتحدة في زيادة الدعم المقدم للبلدان الأفريقية ومساعدتها على تحسين قدراتها المستقلة في مجال مكافحة الإرهاب. لقد شهدت الأوضاع في مالي والسودان وبلدان أخرى تغييرات جديدة في الآونة الأخيرة. وقد عمل الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية ذات الصلة جاهدة لتخفيف حدة تلك الحالات، وأدت دورا هاما في هذا الصدد. ينبغي أن تستمر في تلقي الدعم والتعاون من مجلس الأمن. في كانون الأول/ديسمبر سيعقد مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي مشاوراتهما السنوية. ويجب أن نحسن الاستفادة من هذه الآلية، وأن نكثف اتصالاتنا ونعطي زخما جديدا للسلم والأمن في أفريقيا.

ثالثا، يجب أن نسعى للقضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات في أفريقيا. لقد أفرزت جائحة كوفيد-19 تحديات جسيمة للانتعاش الاقتصادي في أفريقيا. وفي الوقت نفسه، تُتيح جهود الإنعاش في مرحلة ما بعد الجائحة فرصة لتعزيز التنمية الشاملة للجميع واجتثاث الأسباب الجذرية للنزاع. إن تقرير الأمين العام الأخير "خطتنا المشتركة" (A/75/982) يقترح وجوب تعزيز جهود بناء السلام والتشديد على منع الأزمات. نأمل في متابعة التقرير التركيز على دعم بناء السلام في أفريقيا وحشد المزيد من الموارد للمساعدة في تذليل الصعوبات الفعلية التي تواجهها البلدان الأفريقية. ويجب أن نركز على مساعدة البلدان الأفريقية، لاسيما البلدان الخارجة من نزاعات، على تعزيز بناء قدرات الحكومات، وتحسين قدراتها في الحكم، وتعزيز التنمية المستدامة، وتشجيع الشمول والتماسك الاجتماعيين. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يدعم أفريقيا بقوة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأن يكثف جهوده في مجالات القضاء على الفقر والأمن الغذائي وإنشاء البنية التحتية، والتعليم والتوظيف.

رابعا، يجب أن ندعم وحدة البلدان الأفريقية واعتمادها على نفسها. لقد مضى عهد الاستعمار منذ زمن بعيد، ولكن تركة الاستعمار أبعد ما تكون عن الزوال، فلا تزال هناك آثار سلبية لها على ازدهار أفريقيا واستقرارها. لدى أفريقيا تقليد متمثل في الحفاظ على الاستقلال والاعتماد على الذات، والاتحاد الأفريقي هو حامل راية وحدة أفريقيا وتحسينها الذاتي. فيجب أن نحترم سيادة البلدان الأفريقية وهيمنتها وأن ندعمها في استكشاف مسارات للتنمية تناسب ظروفها الوطنية. إن الشعوب الأفريقية تعرف أفضل طريقة لحل المشاكل الأفريقية، وينبغي أن يكون للبلدان الأفريقية القول الفصل في كيفية حكم أفريقيا. إن الصين تعارض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية وفرض نماذج للحكم عليها، أو التحريض على النزاعات أو خلق انقسامات فيما بينها، وكذا استخدام المساعدات والتعاون لتضمينها شروطا سياسية بغية تحقيق مكاسب سياسية. فهذه الممارسات لا سوق لها في أفريقيا ومحكوم عليها بالفشل. لقد حددت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي يوم 25 تشرين الأول/أكتوبر يوما لمكافحة الجزاءات. وتؤيد الصين الدعوات العادلة للبلدان الأفريقية في هذا الصدد وتحث البلدان المعنية على رفع الجزاءات الأحادية الجانب المفروضة على زيمبابوي والسودان وبلدان أخرى.

لقد كانت الصين دائما صديقا وشقيقا وشريكا حقيقيا لأفريقيا. وقد أكدنا دائما على ضرورة أن تعزز الأمم المتحدة ومجلس الأمن حوارهما وتتسقيعهما مع الاتحاد الأفريقي، وأن يزيدا دعمهما للاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية كأولوية، وأن يُشركانهما في عملهما اليومي. وما فتئ الصندوق المشترك بين الصين والأمم المتحدة من أجل السلام والتنمية يدعم بنشاط مشاريع في أفريقيا مثل بناء القدرات لحفظ السلام، ومكافحة الإرهاب، ومحاربة التطرف العنيف، ومنع نشوب النزاعات، وقد حقق نتائج إيجابية. وستعقد الدورة الثامنة لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي في السنغال في تشرين الثاني/نوفمبر. وترى الصين في ذلك فرصة لتحقيق السلام والاستقرار والتعافي بعد زوال الجائحة في أفريقيا، ولأداء دور أكبر في تشجيع المجتمع الدولي على زيادة دعمه لأفريقيا.

المرفق الثاني عشر

بيان القائمة بأعمال فرنسا لدى الأمم المتحدة، ناتالي برودهيرست إستيفال

[الأصل: بالفرنسية]

أود أن أشكر كينيا والرئيس كينياتا على هذه الفرصة لتسليط الضوء على أهمية الروابط بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وأود أولاً أن أشدد على الدور المحوري للاتحاد الأفريقي في منع نشوب النزاعات وتسويتها. وهناك أمثلة كثيرة جعلت مشاركة الاتحاد فيها من الممكن إحراز تقدم في حل الأزمات - في مدغشقر في عام 2018، وفي السودان في عام 2019، وحتى فيما يتعلق بسد النهضة العظيم، وكذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى ومنطقة الساحل. ومع ذلك فمن الضروري أن نواصل بذل هذه جهود مرارا وتكرارا، كما أظهر لنا - للأسف - الانقلاب في السودان. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للالتزام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تحت رئاسة غانا، بدعم العملية الانتقالية في مالي.

وفي هذا السياق، تشكل الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أداة أساسية لتحقيق السلام والأمن في القارة الأفريقية وفقا للمبادئ المبينة في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي للأمم المتحدة ألا تنسى ما تدين به عمليات حفظ السلام للبلدان الأفريقية. فالوحدات الأفريقية تُشكّل ما يقرب من 50 في المائة من ذوي الخوذ الزرق المنتشرين في عمليات السلام. وأتذكر أيضا العمليات التي تقودها أفريقيا، بدءا من فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات في حوض بحيرة تشاد وحتى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. إن التقدم الذي أحرزته القوة المشتركة في السنوات الأخيرة كبير. وكما أوصى الأمين العام وفعل ذلك مرة أخرى في الآونة الأخيرة، فإن إنشاء مكتب دعم لوجستي تابع للأمم المتحدة وممول من الميزانية العادية لحفظ السلام من شأنه أن يكون أفضل طريقة لتقديم دعم مستدام ويمكن التنبؤ به في أقصر فترة زمنية. لم يعد باستطاعة مجلس الأمن أن يتجاهل هذه الحاجة بعد الآن، ويجب أن يضطلع بمسؤولياته في هذا الصدد.

وبالنسبة لنقطتي الثانية، أود أن أؤكد أن التعاون مع الاتحاد الأفريقي ضروري أيضا في مجالي الصحة والتنمية المستدامة. يجب أن تظل أولويتنا ضمان الحصول المنصف والشامل للجميع على لقاحات كوفيد-19. ويجب أن تصبح هذه اللقاحات منفعة عامة عالمية. وكما يعلم المجلس، فإن أفريقيا هي المستفيد الرئيسي من مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 ومرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19، الممولين بأكثر من 3 بلايين دولار من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، والتي مكّنت من توزيع أكثر من 102 مليون جرعة لقاح على 52 دولة أفريقية حتى الآن. وحتى نيسان/أبريل، نفخر بأننا كنا أول دولة تقدم، بالإضافة إلى الدعم المالي، جرعات خاصة بنا عبر مرفق كوفاكس، موزعة وفقا لإطار التخصيص المنصف الذي حددته منظمة الصحة العالمية. إن هدفنا الآن هو تقديم 120 مليون جرعة بحلول منتصف عام 2022، منها 60 مليون جرعة بحلول نهاية هذا العام.

بالانتقال الآن إلى التنمية المستدامة، ينبغي عدم التفكير فيها دون التصدي الطموح لتغير المناخ والجهود المبذولة في مجال حماية البيئة، وهي إجراءات يجب ربطها بالاتحاد الأفريقي بشكل وثيق. وتتطوي التنمية المستدامة أيضا على التنمية الاقتصادية. فلقد كان ذلك هو الغرض من مؤتمر القمة المعني بتمويل الاقتصادات الأفريقية، الذي نظّمته فرنسا في أيار/مايو، والغرض من التعهدات الطموحة التي قُدمت هناك.

أخيرا، يجب علينا حشد الجهود لتوطيد التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة دعم مبادرة إسكات دوي المدافع في أفريقيا وتحقيق أهداف خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، ولا سيما التصدي لمخاطر مثل الإرهاب والتطرف العنيف.

كما يتعين علينا أن نكافح معا ضد عودة ظهور آفة المرتزقة، والتي هي عامل مزعزع للاستقرار. وأفكر تحديدا في القوات الأجنبية والمرتزقة الأجانب في ليبيا. سيكون من الضروري البدء بعملية انسحاب لهم، كما طالب بذلك الليبيون أنفسهم، من أجل تعزيز أمن ليبيا والمنطقة. نريد إحراز تقدم في هذا الاتجاه في مؤتمر باريس بشأن ليبيا في 12 تشرين الثاني/نوفمبر، الذي ستشارك فيه البلدان المجاورة والاتحاد الأفريقي مشاركة فعالة. ويجب أن تلقى هذه العملية دعما من برامج الأمم المتحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كما أنني أفكر في مرتزقة فاغنر الذين يتصرفون دون حسيب أو رقيب في جميع أنحاء منطقة وسط أفريقيا، والذين تعد انتهاكاتهم ثابتة لا خلاف عليها ويتعارض وجودهم مع جهود السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي كل مكان آخر.

وأخيرا، يجب أن نمضي قدما في مسألة تمويل عمليات السلام الأفريقية. إن فرنسا تدعم التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به لتلك العمليات من جانب الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال الأنصبة الإلزامية. ينبغي استئناف المفاوضات بين المجلس والاتحاد الأفريقي. وستواصل فرنسا دعم جهود الأمم المتحدة لتعزيز علاقاتها مع الاتحاد الأفريقي.

المرفق الثالث عشر

بيان البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

تود المكسيك أن تشكركم، سيدي الرئيس كينياتا، على تنظيم هذه المناقشة التي تسهم في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

أريد أن أبرز أربعة مجالات ترى المكسيك أنه من المهم تعزيز التعاون فيها بين المنظمين.

الأول هو الاهتمام بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). فمن الأهمية بمكان ضمان مساندة المجتمع الدولي، بتنسيق من الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، لجهود الاتحاد الأفريقي في مكافحة انتشار الفيروس من خلال الإستراتيجية القارية المشتركة لأفريقيا لمكافحة كوفيد-19. وليس مقبولا أن يحصل 5 في المائة فقط من سكان أفريقيا على التطعيم الكامل. ولهذا السبب نعتبر تعزيز التعاون الدولي لضمان الحصول على اللقاحات المضادة لكوفيد-19 أولوية، وكذلك دعم التعافي الاقتصادي بعد الجائحة. وكما سبق أن أشرنا مرارا، ينبغي اعتبار لقاح كوفيد-19 منفعة عامة عالمية وينبغي تمكين الجميع من الحصول عليه.

ثانيا، أود أن أشير إلى انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. للأسف، لا تزال القارة الأفريقية تتضرر بشكل غير متناسب من تدفقات هذه الأسلحة دون عوائق، وخاصة بالنظر إلى أن معظمها يأتي من خارج القارة. لذلك يجب أن تتضافر جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لمعالجة هذه المشكلة بفعالية أكبر. ولا تزال المكسيك تعتبر مبادرة إسكات دوي المدافع جديرة حقاً بالثناء. ومن شأن كفاءة تصديق وتوقيع الدول الأفريقية على اتفاقات إقليمية ودولية بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة أن تساعد على تعزيز تلك المبادرة. ويجب على البلدان المنتجة أن تعتمد ضوابط أكثر صرامة وتمنع هذه الأسلحة من الاستمرار في تأجيج النزاعات التي تهدد السكان المدنيين في منطقة الساحل والقرن الأفريقي وكابو دلغادو في موزامبيق، من بين مناطق أخرى.

ثالثا، أود أن أبرز أهمية حماية النظام الدستوري. خلال العام الماضي حدثت تغييرات متكررة غير دستورية للحكومات، مما عرض للخطر استقرار القارة وأثار الشكوك في التقدم الذي أحرزته على صعيد الحكم الديمقراطي. إن بلدي يدين بقوة الانقلاب الذي وقع على الحكومة الانتقالية في السودان. ونحن نؤيد دعوة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لإعطاء الأولوية للحوار وتوافق الآراء في تحقيق انتقال ديمقراطي هناك. وفي حالة مالي، نؤيد جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ينبغي زيادة التعاون الإستراتيجي بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن السلم والأمن الإقليميين بتعزيز آليات الإنذار المبكر لمنع نشوب النزاعات وتحسين قدرات الوساطة والمساوي الحميده.

رابعا، من الضروري تعزيز العمليات الانتخابية في القارة. الانتخابات الحرة والشاملة للجميع والنزاهة هي حجر الزاوية في جهود البلدان لتعزيز الحكم وإنهاء خطر الانقلابات العسكرية. وفي هذا الصدد تأمل المكسيك أن تجرى الانتخابات في ليبيا في 24 كانون الأول/ديسمبر، وفقا للجدول الزمني المتفق عليه. ونشيد أيضا بالعمل الذي قام به الاتحاد الأفريقي للمساعدة في إجراء الانتخابات ومراقبتها دعما لدوله الأعضاء، كما هو الحال في الصومال. وينبغي أيضا للاتحاد، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة والمنظمات

دون الإقليمية، أن يواصل التشجيع على مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية وتعزيز المؤسسات الانتخابية الأفريقية.

وفي الختام، تود المكسيك أن تذكّر المجلس بأن التقرير النهائي لعام 2020 للفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا (S/2020/1292) قد تضمّن بعض شواغل الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن وسانت فنسنت وجزر غرينادين التي لا تزال تنتظر اهتمام المجلس، مثل ضرورة أن تُؤخذ في الاعتبار بمزيد من الجدية آراء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن القضايا المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن التي تهم القارة الأفريقية.

المرفق الرابع عشر

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا

[الأصل: بالروسية]

سيدي، نرحب بمشاركتكم في مناقشة اليوم كرئيس لمجلس الأمن، وننوه أيضا بحضور ممثلين رفيعي المستوى من بلدان أخرى في جلسة التداول هذه بالفيديو. نحن ممتنون للمعلومات والتقييمات التي قدمتها نائبة الأمين العام أمينة محمد والسيد دونالد كابيروكا، الممثل السامي لصندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي.

يؤيد الاتحاد الروسي الموضوع محور جلسة اليوم. والواقع أن التحديات التي عانى منها العالم في الآونة الأخيرة تتطلب منا جميعا أن نؤكد من جديد التزاماتنا السابقة بصون السلم والأمن في مختلف المناطق، بما فيها القارة الأفريقية. وتظل شراكة منظمتنا مع الاتحاد الأفريقي نموذجا واضحا للشراكة الناجحة. إنها تقوم على ميثاق الأمم المتحدة وعلى الفصل الثامن منه بصفة خاصة.

نحن نرحب بالتقدم المحرز في تشكيل الهيكل الأفريقي للسلام والأمن، الذي يتولى فيه الدور المركزي مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والنظام القاري للإنذار المبكر، والقوة الاحتياطية الأفريقية. ويشارك الأفارقة بشكل متزايد في تسوية حالات الصراع في القارة مشاركة نشطة، ليثبتوا بذلك فعالية مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. وينبغي لنا ألا نغفل الإشارة إلى جهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لحل مختلف الأزمات التي لا تزال للأسف تُعكّر صفو القارة. ونرحب بقرار الاتحاد الأفريقي تمديد مبادرته الرئيسية بشأن إنهاء الصراعات المسلحة إلى عام 2030. إن الطرق المبتكرة التي تتعاون بها المنظمتان في ظل ظروف الجائحة تستحق أيضا الدعم الكامل.

ونعتقد أنه من أجل زيادة فعالية المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة للتغلب على التحديات التي تواجهها القارة الأفريقية، من المهم زيادة توسيع نطاق التعاون بين المنظمتين. إن التعاون المثمر بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي هو تعاون بالغ الأهمية. ونحن نتطلع إلى العمل المثمر بين المجلسين هذا العام في إطار الاجتماعات المشتركة التي ستعقد في منتصف كانون الأول/ديسمبر في أديس أبابا، وكذلك اللجنة التحضيرية لتلك الاجتماعات المزمع عقدها في نيويورك.

ونعتقد أن الدول الأفريقية لها ما يبررها في إثارة مسألة تقديم الأمم المتحدة المساعدة المادية والمالية لما تبذله هذه الدول من جهود لصون السلم والأمن الدوليين. إننا نتطلع إلى اتفاق حول موقف أفريقي مشترك بشأن طرائق تمويل عمليات حفظ السلام الأفريقية واستخدام أموال من صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي لهذا الغرض.

وفي رأينا أن الخطر المتزايد للإرهاب يتطلب مزيدا من الاهتمام. ولا تزال المنظمات الإرهابية تستغل حالة الجائحة لتعزيز مواقعها، كما أن استمرار تدهور الحالة في منطقة الصحراء والساحل يثير قلقا بالغا في هذا الصدد. ونحن مستعدون لتبادل خبرتنا في قضايا مكافحة الإرهاب مع شركائنا الأفارقة بغية تنفيذ مشاريع هدفها زيادة ما لدى البلدان الأفريقية من قدرات محتملة على مكافحة التهديدات التي يشكلها الإرهاب والتطرف.

بالإضافة إلى ذلك، فإن حل مشكلة استمرار الجزاءات الأحادية الجانب غير القانونية المفروضة على بعض الدول الأفريقية سيساعد أيضا على تحسين تعاون الأمم المتحدة مع البلدان الأفريقية. ولم يستمر التوسع في هذه التدابير إلا في السنوات القليلة الماضية، مما يقوض قدرة هذه البلدان على التصدي للتحديات والتهديدات المتزايدة، ومنها جائحة فيروس كورونا. لقد كنا دائما ندعو إلى المراجعة في الوقت المناسب لنظم الجزاءات التي استُحدثت من خلال مجلس الأمن. وينبغي ألا يكون لها أثر سلبي على قدرة البلدان على مقاومة الجريمة المنظمة والإرهاب أو تشكيل مؤسسات أمنية فعالة، كما ينبغي ألا تؤدي إلى تدهور الأوضاع الإنسانية.

ويعتزم بلدنا مواصلة تطوير التعاون على أساس المساواة مع الشركاء الأفارقة، استنادا إلى قرارات أول مؤتمر قمة روسي - أفريقي على الإطلاق، والذي عُقد في خريف عام 2019. نتطلع إلى مواصلة ذلك العمل خلال مؤتمر القمة الثاني من هذا النوع، المقرر عقده في القارة الأفريقية العام المقبل.

المرفق الخامس عشر

بيان رئيس غانا، نانا أددو دانكوا أكوفو - أددو

أشكر صديقي العزيز رئيس جمهورية كينيا، فخامة أوهورو كينياتا، رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، على دعوته للمشاركة في هذه المناقشة الرفيعة المستوى للمجلس بصفتي الرئيس الحالي لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

أهنئ كينيا على رئاستها الناجحة للمجلس، ومع استعداد غانا لشغل مقعدها في المجلس في كانون الثاني/يناير 2022 نتطلع إلى العمل مع كينيا وغابون، في إطار آلية التنسيق للأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن، من أجل النهوض بالمصالح المشتركة لأفريقيا.

وترحب الجماعة الاقتصادية باختيار كينيا لموضوع هذه المناقشة الرفيعة المستوى، وتعتقد أن التضامن الحقيقي مطلوب لتحقيق السلم والأمن المستدامين في أفريقيا. فلا تزال القارة تواجه تهديدات متعددة للسلامة الإقليمية لبعض دولها، كما أن العديد من سكانها المدنيين يتعرضون لتهديد خطير. لقد تفاقم حالة عدم الاستقرار في حالات عديدة بسبب التقارب الانتهازي في المصالح بين مختلف الأطراف الفاعلة، ليس داخل مناطق النزاع فحسب بل وأيضاً خارج القارة.

ويتجلى هذا التطور المؤسف في الأحداث التي وقعت في منطقة الساحل ومنطقة بحيرة تشاد، وفي أجزاء من شرق وشمال ووسط أفريقيا، حيث أن النزاعات الجارية، والأنشطة المزعزعة للاستقرار للإرهابيين والمتمردين، وأنشطة الترحيل لمؤيدي النزاعات، والآثار المدمرة لتغير المناخ وجائحة مرض فيروس كورونا قد أسفرت عن مزيج قاتل ذي عواقب وخيمة على أوضاعنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية. ولقد طرأ في الأشهر الأخيرة مزيد من عدم الاستقرار على بعض أنحاء القارة مع الإطاحة بحكومات دستورية، وكان أبرز الجناة في مالي وتشاد وغينيا والسودان.

وحتى في الوقت الذي تواجه فيه أفريقيا هذه التحديات فإن الطبيعة الديناميكية لحالات النزاع في القارة لا تتجاوز بالضرورة آليات الاستجابة في منظماتنا القارية والإقليمية. إن منظومة السلم والأمن الأفريقية ترسي أساساً متيناً للتصدي الفعال من جانب أفريقيا لتحدياتها الأمنية، وتدعم هذه المنظومة مبادرات مثل خارطة الطريق الرئيسية للخطوات العملية لإسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام 2020، التابعة للاتحاد الأفريقي، والتي تم تمديدتها الآن إلى عام 2030، وتفعيل اللجنة التوجيهية للاتحاد الأفريقي المعنية بإصلاح قطاع الأمن في عام 2019، وكذلك اعتماد عقيدة الاتحاد الأفريقي لعمليات دعم السلام في عام 2021 من أجل تقديم التوجيه الاستراتيجي لتخطيط عملياته وإجرائها وإدارتها وتصفيته. وتشيد غانا باستمرار مشاركة الاتحاد الأفريقي وهيئاته الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في التصدي للتحديات الأمنية في القارة. ونحن نشجع على تعزيز هذه الترتيبات.

ولكن ما كان ينقصنا هو التضامن العالمي وتقاسم الأعباء. فكما أقر الأمين العام في تقريره "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، يجب علينا إعادة التأكيد على التضامن العالمي وإيجاد سبل جديدة للعمل معاً من أجل الصالح العام. ويحدوني الأمل في أن نتمكن داخل المجلس من تجديد التضامن في معالجة الثغرات الموجودة في التعاون بين الأمم المتحدة وتنظيمات أفريقيا القارية والإقليمية. وأود الآن أن أسلط الضوء على أربع نقاط لكي ينظر المجلس فيها.

أولاً، المشاورات المنتظمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وأجهزته، مثل مجلس السلم والأمن، وكذلك مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، توفر إطاراً هاماً لتضييق هوة الخلافات في الفهم النظري للتحديات الأمنية في القارة، ولتحسين فهمنا المتسق للاستجابات المطلوبة للتصدي لهذه التحديات. وقد أدى هذا التعاون إلى وضع بضعة مبادرات، منها فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلم والأمن والإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلم والأمن. وعلينا أن نُوطِد التعاون بين الأمم المتحدة وأفريقيا من أجل الحفاظ على السلم في القارة، الذي يجذب في القيم المشتركة وفي التزام قوي بتعددية الأطراف.

ثانياً، ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز ثروة الخبرات التي تمتلكها في الدبلوماسية الوقائية في انخراطها مع أفريقيا. وبينما أقدر التعاون الجدير بالثناء بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، على سبيل المثال، إلا أنني أدرك أنه يجب عمل المزيد، ويتسنى عمل المزيد لو أمكن إظهار قدر أكبر من التضامن في توفير الموارد اللازمة لجدول أعمال منع نشوب النزاعات. وفي هذا الصدد، أرحب باعتراف الأمين العام رفع مستوى الوقاية والوساطة في إطار الخطة الجديدة للسلم الواردة في تقريره "خطةنا المشتركة". ومع أن الوقاية تلقى اهتماماً أقل، فإن الدولار الذي ينفق لمنع نشوب نزاع يساوي أكثر من 10 أضعاف قيمته في حل نزاع ما أن ينشب.

ثالثاً، يجب أن يكون التعاون بين الأمم المتحدة وأفريقيا جهداً منظماً نحو حل الأسباب الجذرية لهذه النزاعات، في سياق الحفاظ على السلم، وأن يتضمنَ برامج ترمي إلى منع نشوب النزاعات وتبسيطها واستمرارها وتكرارها. وفي صميم معالجة الأزمات في القارة يكمن إشراك النساء والشباب في عمليات صنع القرار، وكذلك في مجمل منظومة إدارة النزاعات. ولذلك نؤيد الدعوة إلى المشاركة المجدية للنساء والشباب في عمليات صنع القرار. وعلينا أن نشجع بصورة أكبر على بناء قدرات الشبان والشابات وفقاً للمعايير المنصوص عليها في ميثاق الشباب الأفريقي، وأن نشركهم بشكل فعال للإسهام في خطة إسكات دوي المدافع من خلال التنفيذ المشترك لمبادرات مثل برنامج زمالة الشابات الأفريقيات في مشروع إسكات دوي المدافع.

رابعاً، ينبغي عدم تجاهل الصلة بين السلم والتنمية. ونحن نرحب بتعزيز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، التي تعمل مع المؤسسات الأفريقية لحث خطى عملية التنمية في القارة بقوة استناداً إلى الأولويات المتفق عليها في أفريقيا ضمن خطة عام 2063، بما في ذلك المضي في تعميق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي تقع أمانتها في أكرا.

ومع تضخم أعداد الشباب الذي يبشر بإتاحة الفرص، فإن أفريقيا تخاطر أيضاً بزعزعة استقرار العالم إذا لم يُسند إلى شبابها النابض بالحياة، لكن العاقل عن العمل إلى حد كبير، دور كبير في جدول أعمال أفريقيا للتصنيع والتحول. إن رحلات الهجرة المحفوفة بالمخاطر التي يقوم بها شبابنا إلى أوروبا بحثاً عن مراعي أكثر خضرة، وسير بعضهم في طريق التشدد بتأثير جماعات متطرفة، قد تؤدي إلى تدهور وضعنا إن لم يتم معالجتها. ولا يمكننا المخاطرة بإبداء استجابات غير ملائمة في مواجهة التهديدات التي نتوقعها.

وختاماً، أبرزت هذه النقاط لا لأنها أهم الحلول أو أضمنها لتسوية الأوضاع في قارتنا، بل لأنها أيضاً، مثل العديد من الحلول الفعالة الأخرى، تمثل الحلول البسيطة التي نغفلها.

ومع الزيادة السريعة في النزاعات بين أطراف من غير الدول منذ عام 2010، كما ذكرنا الأمين العام في الآونة الأخيرة، ونظراً لأن أكثر من 70 في المائة من قضايا النزاع المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن يتعلق بأفريقيا، من الواضح أنه بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظماته الإقليمية، يجب علينا أيضاً أن ننظر في الحلول البسيطة التي كثيراً ما نتجاهلها، والتي تركز على التضامن، والحاجة الملحة إلى تجديد الإرادة السياسية الجماعية.
